

قرار مجلس المنافسة عدد 18/ق/2025 صادر في 6 شعبان 1446  
5 فبراير 2025) المتعلق بتولي شركة «Amcor Plc.» المراقبة  
الحصرية لشركة «Berry Global Group Inc.».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 6 شعبان 1446 (5 فبراير 2025) طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه؛

وبعد تأكيد رئيسة الفرع من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقاً لمقتضيات المادة 38 من القانون الداخلي لمجلس المنافسة؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 001/ع.ت.إ./2025 بتاريخ 2 رجب 1446 (3 يناير 2025) المتعلق بتولي شركة «Amcor Plc.» المراقبة الحصرية لشركة «Berry Global Group Inc.»؛

المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Amcor Plc.» المراقبة الحصرية لشركة «Berry Global Group Inc.»، وبالتالي في تشكي تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه، وهو كون رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز يفوق مبلغ 1.2 مليار درهم؛ إلإاوة على تجاوز رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بال المغرب بشكل منفرد من قبل واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز، مبلغ 50 مليون درهم، كما هو محدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتميمه ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بهذه العملية هي :

- **الجهة المقتنية :** «Amcor Plc» (public limited company) هي شركة خاصة للقانون الأمريكي، الكائن مقرها الاجتماعي ب 3rd Floor, 44 Esplanade, St Helier, Jersey, Channel Islands, JE4 9WG ، المسجلة بالسجل التجاري تحت رقم 38932-001 وهي مدرجة في بورصة نيويورك و بورصة استراليا. وتنشط «Amcor» في تصنيع وتوريد حلول التعينة والتلفيف المستدامة كما تقدم مجموعة واسعة من منتجات التعينة والتلفيف المخصصة لقطاعات الأغذية، والمشروبات، والصناعات الطبية والصيدلانية، والنظافة المنزلية، والعناية الشخصية، وغيرها من الصناعات. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة «Amcor Société Marocaine des flexibles و Manufactures de Mohammedia Amcor» وهي شركة مساهمة تم إنشاؤهما وفقاً للقانون المغربي وترتكر أنشطتهما فقط على التلفيف المرن (flexibles) ؛

وعلى قرار المقرر العام بالنيابة لمجلس المنافسة السيد محمد هشام بوعياد رقم 2025/001 بتاريخ 5 رجب 1446 (6 يناير 2025) القاضي بتعيين السيدة سناء الحجوبي مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتميمه ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية المخول لها نشر الإعلانات القانونية وبالملحق الإلكتروني للمجلس بتاريخ 8 رجب 1446 (9 يناير 2025)، والذي منع أجل عشرة (10) أيام للأغير المعنين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظرير من ملف التبليغ بتاريخ 7 رجب 1446 (8 يناير 2025) ؛

وحيث إن المجلس لم يتوصل بأي ملاحظة حول عملية التركيز الاقتصادي المذكورة من الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ فاتح شعبان 1446 (31 يناير 2025) ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد اللاد قشاشي ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المنشقة عنه، خلال اجتماع الفرع، المنعقد بتاريخ 6 شعبان 1446 (5 فبراير 2025) ؛

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن عملية التركيز المزعزع القيام بها كانت موضوع عقد مبرم بين أطراف العملية بتاريخ 19 نوفمبر 2024 ينص على تولي شركة «Berry Global Group Inc.» المراقبة الحصرية لشركة «Amcor Plc.» ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليل إلى مجلس المنافسة بغض دراستها والتريخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسبق رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقى أو تكتل سبلي على المنافسة في السوق المعنية بالعملية، نظر الغياب أي تداخل ما بين أنشطة طرف في عملية التركيز، كون الشركة المقتنة لا تنشط بصفة مباشرة أو غير مباشرة في سوق التل斐يف الصلب (emballages rigides)، وبالتالي فإنجاز هذه العملية لن يترتب عنه أي تغير في بنية السوق أو أي تراكم لخصص سوق الأطراف من شأنه خلق وضع مهيمن داخلها أو من شأنه غلق الأسواق القبلية أو البعدية للسوق المرجعية؛

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً إلى الوثائق والمعلومات التي وفرتها الأطراف المبلغة، وكذا الأبحاث التي قامت بها مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث، تبين على أن عملية التركيز الاقتصادي المبلغة لن يترتب عنها أي تأثير عمودي أو أفقى أو تكتل على المنافسة في السوق المرجعية أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

#### المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 001/ع.ت.إ. 2025 بتاريخ 2 رجب 1446 (3 يناير 2025)، يستوفي الشروط القانونية.

#### المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولى شركة «Amcor Plc.» المراقبة الحصرية لشركة «Berry Global Group Inc.»

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة، المنعقد بتاريخ 6 شعبان 1446 (5 فبراير 2025)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، برئاسة السيدة شيماء عبو، وعضوية السيدين التهامي عبد الخالق وعثمان الفردوس.

الإمضاءات:

شيماء عبو.

عثمان الفردوس.

التهامي عبد الخالق.

- الجهة المستهدفة : «Berry Global Group Inc.» هي شركة خاضعة للقانون Delaware ، الكائن مقرها الاجتماعي ب 101 Oakley Street, Evansville, Delaware Indiana, 47710 والمسجلة بالسجل التجاري تحت رقم 001-35672 . وتشغل في تصنيع وتوريد مجموعة واسعة من منتجات التعبئة والتل斐يف. لا تمتلك شركة «Berry Global Group Inc.» أي فرع محلي في المغرب، إلا أنها تحقق رقم معاملات ناتج عن مبيعات غير مباشرة للسوق المغربية، وهي تقتصر حصرياً على قطاع التل斐يف الصلب (emballages rigides) :

وحيث يتبيّن من خلال ملف التبليغ وتصريحات الجهات المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف إلى إنشاء شركة أقوى في قطاع التل斐يف، تجمع بين الابتكار والاستدامة. ستقدم منتجات أكثر تنوعاً، وستتمتع بخبرة محلية وقدرات عالمية، مما يعزز مرونة وفعالية سلسلة التوريد والإنتاج. كما ستتساهم في تحسين الأداء المالي وتحقيق هوا مناسب ريح أهن :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث واستناداً إلى الوثائق والمعلومات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتوج والخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من الملحق رقم 1 المتعلّق بملف التبليغ الخاص بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، حيث يعرّف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثراً عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتماداً على نتائج التحقيق المنجز بهذا الشأن، فإن السوق المعنية بهذه العملية هي سوق التل斐يف الصلب (emballages rigides). غير أنه وبالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث آثارها على المنافسة يمكن أن يبقى تحديد هاته السوق مفتوحاً دون الحاجة لاعتماد تقسيم أدق ؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي للسوق المعنية، ونظراً لخصائص العرض والطلب داخل هاته السوق، فإن سوق التل斐يف الصلب هي ذات بعد وطني، إلا أنه ونظرالكون هاته السوق المرجعية لن تتأثر بالعملية فإن تحديد نطاقها الجغرافي يمكن أن يبقى مفتوحاً ؛